

آليات خوصصة الأندية الرياضية

د/ حرواش لمين معهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية جامعة زيان عاشور - الجلفة -

ملخص:

يشير الواقع المعاصر للأنشطة الرياضية إلى أن الرياضة ما فتئت تمارس من قبل قاعدة عريضة وتستقطب جماهير كثيفة من أفراد المجتمع، وبات الكثيرون من هؤلاء يخصصون لها جزءا مهما من دخلهم الفردي؛ أيا كان مستواه، باعتبارها نشاطا ترفيهيا مشبعا للعديد من الدوافع الإنسانية المهمة في حياة الفرد؛ مثل دافع للانتماء ودافع المواطنة ودوافع الإنجاز الفردي والجماعي. كما تشير الكتابات والدراسات التي أجريت في هذا المجال إلى أن الإنفاق على الأنشطة الترفيهية الرياضية، بات يحتل نسبة مهمة من ميزانية الفرد، سواء أكان ذلك بصورة مباشرة أم غير مباشرة.

ومع أن الرياضة والأنشطة الرياضية ظلت ولفترة طويلة خارج اهتمامات الاقتصاد بشقيه العام والخاص، إلا أن التطورات والتحولات الاقتصادية المعاصرة أثبتت أن منظومة الأنشطة الرياضية تشكل حلقة مهمة في النشاط الاقتصادي، فاتصالها الوثيق بالقيم الاستهلاكية والصحية والإنتاجية يجعلها مكونا من مكونات الدورة الاقتصادية سواء باعتبارها منتجا أو شريكا للإنتاج أو كقيمة مضافة أو حتى استهلاكيا مشبعا لحاجات إنسانية لدى قطاع عريض من الناس. وإغفال هذا البعد الاقتصادي في الميدان الرياضي بات يشكل خطرا لا على السير الطبيعي للأندية الرياضية فحسب بل على مقاومتها للمتطلبات الاقتصادية والاجتماعية الملحة لأفراد المجتمع المحلي والإقليمي، فإن لم تكن هناك موازنة بين الإيرادات والمصروفات بمختلف أنواعها بما فيها الارتقاء بالأندية الرياضية ومستحقات اللاعبين يكون العجز الدائم هو القاعدة، وأن تراكمه يؤدي إلى غياب النادي أو مجموعة أندية من الساحة الرياضية.

خوصصة الأندية الرياضية:

بدأت الجزائر رسميا في اتخاذ خطوات نحو خوصصة الأندية الرياضية بعد مرور ما يزيد عن 6 سنوات (2006) من إعلان وزارة الشباب والرياضة الدخول إلى عالم الاحتراف توجهها نحو دخول الأندية في عالم الخوصصة وتحولها من جهات قائمة على تمويل حكومي إلى كيانات تجارية، كما هو الحال في الأندية الأوروبية التي تملك أسهما في البورصات المحلية في دولها.

وتدر الأندية العالمية ملايين الدولارات شهريا من خلال استثمارات تقوم عليها شركات متخصصة تملك أسهماً في الأندية الرياضية، مقابل تقديم الدعم المادي لهذه الكيانات الرياضية، ما يسهم في عملية تطويرها واستمراريتها، وهذا الحال ينطبق على الأندية الأوروبية التي يملك أسهمها عدد من الشركات والمستثمرين ومشجعي هذه الأندية، ما يدعو الشركات المستثمرة إلى عقد صفقات مع هذه الأندية في مقابل عقود إعلانية واستثمارية طويلة الأجل.

و يوجد في الجزائر حاليا 16 ناديا رياضيا في الرابطة الأولى المحترفة تتوزع على مختلف مناطق الدولة، وهي تعمل بموجب الأمر رقم 95-09 وبالخصوص في المادة 20 والتي تصرح: "تعد نوادي رياضية محترفة، النوادي التي تؤسس مهامها على نشاط رياضي دائم بواسطة حصص متنوعة الطبيعة يوفرها أشخاص طبيعون و/أو معنويون ويكون هدفها تحقيق نتائج رياضية مقابل أجرة".

هيئة رياضية تكونها جماعة من الأفراد بهدف تنمية وتكوين شخصياتهم بصورة متكاملة من جميع النواحي رياضيا وصحيا ونفسيا واجتماعيا وفكريا عن طريق نشر وممارسة التربية الرياضية السليمة بينهم وبث روح الانتماء والولاء فيهم، وإتاحة الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم وقدراتهم، وتيسير السبل والوسائل المتعددة لشغل أوقات فراغهم فيما يفيد. "والنادي الرياضي يدار من خلال جمعية عمومية تقوم بانتخاب مجلس إدارة من المسجلين في النادي، وتنطبق عليهم الشروط الموضوعية وهم يتطوعون لإدارة النادي لمدة أربع سنوات دون الحصول على مردود مالي، ولا يمكن للجمعية العمومية أو مجلس الإدارة التصرف بأي شيء من ممتلكات النادي إلا بالرجوع إلى وزارة الشباب والرياضة التي تعتبر الذراع الحكومي الذي يدير ويشرف على الأندية الرياضية، أي أن الأندية مملوكة للدولة، وتدار من خلال أفراد المجتمع وبنظرة سريعة إلى الوضع القائم حالياً في معظم الأندية الرياضية يتجلى لنا الآتي:

1. الأندية الرياضية تعاني من نقص شديد في المنشآت الرياضية الحديثة.
2. كل الأندية الرياضية تدار بأفكار أفراد متطوعين لإدارة عمليات النادي المختلفة .
3. الأندية الرياضية تفتقد إلى ثقة المجتمع المحلي المحيط بها، وبالتالي عدم حضورهم للجمعيات العمومية، أو أية أنشطة يقوم بها النادي .
4. الأندية الرياضية تعاني من عدم وجود موارد مالية ثابتة .
5. الأندية الرياضية يقوم دخلها المالي على هبات من شخصيات معينة، وعند ابتعاد هذه الشخصيات عن دعم النادي ماليا يتراجع المستوى الفني للنادي .
6. الأندية الرياضية تركز جهودها الإدارية والمالية على لعبة وحيدة كرة القدم

7. الأندية الرياضية تقوم خططها على المكاسب السريعة، وليس هناك ما يطلق عليه التخطيط طويل الأجل .
8. معظم أعضاء مجالس الإدارات وخاصة الكفاءات لا يستمرون لأكثر من فترة انتخابية لكثرة الأعباء الملقاة على عاتقهم .
9. الأندية الرياضية لا تتابع من قبل جماهيرها، ولا يوجد تواصل مباشر مع الجماهير .
10. الأندية الرياضية تفتقد إلى استخدام وسائل الاتصال الحديثة، وإن وجدت فهي غير مفعلة.
11. أغلبية الأندية الرياضية لا تملك مشاريع اقتصادية أو استثمارات تساعدها في الصرف على برامجها.
12. أغلبية الأندية الرياضية ليست لديها برامج اجتماعية أو ثقافية مخططة.
13. أغلبية الأندية الرياضية لا تملك أجهزة إدارية تنفيذية وفي الغالب يقوم بجميع الأعباء أعضاء المجالس الإدارات و المقربون منهم.
- ومن خلال ما سبق يتضح لنا أن البيئة التي تعمل فيها الأندية الرياضية هي بيئة أقرب إلى أن تكون طاردة لكل الكفاءات التي ترغب في أن تكون جزءاً من منظومة النادي الرياضي في الجانب الإداري أو حتى الفني، ولكل هذا فليس مستغرباً أن تبتعد الجماهير الرياضية عن الأندية، لأن الأخيرة لا تستطيع أن تقدم أي خدمات لهذا الجمهور الذي أصبح سقف توقعاته مرتفعاً .
- ليس من شك أن الواقع الذي تعيشه الأندية الرياضية أسهم في غياب الدور المفترض لها في منظومة المجتمع على عدة مستويات منها الصحي، والاجتماعي، والثقافي .وأصبح المجتمع بمرور الوقت ينظر إلى من يقوم على العمل في إدارات الأندية هم الباحثون عن الشهرة أمام عدسات الإعلام المختلفة، أو الراغبون في الحصول على المكانة الاجتماعية.
- تتم عملية الخوصصة عندما يتم بيع ناد إلى رجل أعمال أو حتى شركة تقوم بالإشراف عليه وتطويره مقابل التبرع من ورائه حسب المرسوم التنفيذي رقم 06-264 الذي يضبط الأحكام المطبقة على النادي الرياضي المحترف، وهذا الأمر منتشر بشكل كبير جداً بين الأندية الأوروبية ورجال الأعمال، حيث تعتمد بعض الأندية العالمية على خوصصة الأندية لتدعيم الصفوف عن طريق عقد صفقات قوية ومميزة كما هو الحال مع نادي ريال مدريد ، مانشستر يونايتد والعديد من الأندية الأوروبية الأخرى.
- و إذا غصنا أكثر في الموضوع فنستكشف معاً أن خوصصة الأندية الرياضية الجزائرية وخاصة الكبرى (الرابطة المحترفة الأولى على الأقل) منها يمكن أن يؤدي لحالة من التطور البارز في الرياضة التنافسية ،

وشراء إحدى الشركات مثلا لأحد الأندية سيؤدي قطعاً لاستقدام لاعبين ومدربين على أعلى مستوى محلياً أو عربياً أو حتى عالمياً، وسيؤدي ذلك بالطبع للمشاركة في أهم البطولات القارية مما سيزيد من الحضور الجماهيري لمساندة الفريق ويؤدي ذلك بدوره لحالة من الريح الملحوظ، ويمكن أن يتم تطوير قطاع الناشئين في النادي ومما يؤدي لإخراج جيل مميز من الناشئين يتحملون مسؤولية الدفاع عن منتخب بلادهم في المستقبل.

ومن المميزات التي يمكن أن تحققها عملية حوصصة الأندية الرياضية تطوير منشآت النادي وإعادة إصلاح ما تلف منه مما يحول النادي إلى منشأة اجتماعية رياضية ثقافية يستقطب الندوات والفعاليات الرياضية والثقافية المختلفة، ويصبح صرحاً كبيراً يضم مختلف طبقات الشعب مما يزيد من اشتراكاته وتعتبر عملية التبرج من اشتراكات النادي خطوة نحو الأمام لتكوين ميزانية قوية تستند عليها الأندية .

إذن فإن عملية حوصصة الأندية الرياضية كما عرفنا تعد خطوة للأمام لتطوير الرياضة الجزائرية بشكل عام. وفي نفس المسعى الشامل الهادف إلى إرساء وتقوية نظام الاحتراف الذي اعتبره الباحث كآلية من آليات إستراتيجية حوصصة الأندية الرياضية في بلادنا حيث اقترحت اللجنة الوزارية المشتركة تقديم إعانات للأندية في شكل ديون تقدر بـ 10 ملايين سنتيم تسدد على مدار 15 سنة كاملة.. وهي الإعانات التي من شأنها الإسراع في الوصول إلى تحقيق الاستقرار المالي للأندية خاصة في فترة التحوّل نحو الاحتراف... وتمكين الأندية من جهة أخرى من التعايش مع هذا المعطى الجديد في انتظار شروعها في البحث عن مصادر تمويل جديدة أكثر نجاعة تضمن لها مواصلة النشاط.

كما تقترح اللجنة الوزارية على الأندية قطعاً أرضية بمساحات تقدر بـ 2 هكتار للواحدة وبمبلغ رمزي يقدر بـ 1 دج للمتر المربع، وتساهم الدولة في بناء ملاعب للفرق المعنية بنسبة 80 %، علاوة على تسليمها حافلات.. ناهيك عن التسهيلات التي ستستفيد منها الأندية لدى المصالح الجبائية تفادياً للأزمات وحالات الانسداد والاختناق التي قد تصيب الفرق أثناء المرحلة الانتقالية.

آليات تطبيق خوصصة الأندية الرياضية:

الاستثمار الرياضي:

أصبحت الرياضة التنافسية في السنوات الأخيرة من أهم مجالات الصناعة والاستثمار في مختلف الدول و لم تعد كما كانت من قبل احد وسائل التسلية والترفيه فقد أصبحت لها شركات كبيرة وتدار من طرف إدارات متخصصة وأصبح مصطلح صناعة الرياضة من المصطلحات المستعملة و دخل رجال الأعمال وأصحاب رؤوس الأموال مجال الاستثمار في النشاطات الرياضية التنافسية وذلك لعوائدها المالية الضخمة . وبما أن للاستثمار أهمية بالغة بإجماع رجال الاقتصاد والقانون شهدت السنوات الأخيرة تواصلًا في جهود الجزائر لتحسين مناخ الاستثمار فيها من خلال محاولات جادة لتهيئة الأوضاع المناسبة لايجا استثمار حقيقي في القطاع الرياضي وخصوصا في الاستثمار في الأندية الرياضية ونشاط كرة القدم وكذا جذب الاستثمارات الأجنبية وذلك بتوفير الغطاء القانوني والاقتصادي المناسب وتوفير الظروف السياسية الملائمة.

أهداف الاستثمار في الأندية الرياضية:

- تحقيق العائد المادي عن طريق المشروعات المختلفة في المجالات الرياضية.
- المحافظة على قيمة الأصول أو قيمة رأس المال الأصلي للمستثمر في النادي الرياضي.
- استمرارية الحصول على الدخل و العمل على زيادته و تنميته باستمرار.
- ضمان سيولة النقدية اللازمة من الأهداف الأخرى للمستثمر لتغطية متطلبات العمل و عملية الإنتاج وتغطية حالات الطوارئ.

العوامل المؤثرة على الاستثمار في الأندية الرياضية:

- الاستقرار في السياسات التي تتبعها الدولة في المجالات السياسية والاقتصادية والمالية.
- النظام القانوني والتنظيم بحيث تكون السياسات مستقرة من خلال القواعد والإجراءات التي تستهدف حماية المستثمر و العقود والمعاملات بين الأطراف من خلال وضع نظام قضائي لفض المنازعات .
- البنية التحتية سواء كانت ملاعب أو منشآت أو أجهزة رياضية أو كانت لاعبين أو جهاز فني و إداري و جمهور والعاملين القائمين بالعمل في المجال الرياضي.
- توفير مصادر التمويل المختلفة بنوك مؤسسات اقتصادية...

- المناخ الاستثماري يؤثر بصورة مباشرة على الاستثمار حيث تعتمد الأندية الرياضية على اتجاهين الأول تدعيم معرفة أهمية الدور الذي تلعبه الرياضة التنافسية في التنمية المستدامة والثاني تدعيم الوعي بأهمية الاستثمار و تأثيره على جميع مجالات الحياة.

آليات جذب المستثمرين في الأندية الرياضية:

هناك وسائل و آليات لجذب المستثمرين وتحفيزهم للاستثمار في الأندية الرياضية منها تحديد مجالات الأنشطة الرياضية و الأسواق و المشاريع المستقبلية و البحث المستمر عن المستثمرين و تحديد وسائل الإقناع المختلفة للاستثمار في المجال . (علية عبد المنعم حجازي, حسن احمد الشافعي, 2009, ص72) ويستوجب ذلك توفير أنشطة الدعم المستمرة لجذب هذه الفئة من خلال توفير معلومات عن تدفقات الاستثمار في الأندية الرياضية وتوضيح الصورة الايجابية للدولة في السوق المستهدفة وتقديم مشروعات لتحسين بيئة الأعمال مع إظهار المزايا و الفوائد للخدمات ما قبل تأسيس عملية الاستثمار , وتقديم الدعم المتواصل للمستثمر ومواصلته إلى ما بعد تأسيس الاستثمار.

ويتطلب ذلك الارتقاء بنظم الاتصالات و المعلومات وتقديم الدعم للبرامج الوطنية, والعمل على توفير الموارد المالية والبشرية و تكنولوجيا المعلومات الى جانب ضرورة تشكيل جهاز إداري لجمع المعلومات عن السوق الرياضي وإدارة الاستراتيجيات و البحوث في المجال.

ويلعب تقويم إدارة الترويج دورا أساسيا لتطوير أنشطة البحث ووسائل الإقناع في أوساط المستثمرين على المستوى المحلي والدولي ومن المداخل الهامة في هذا الشأن ضرورة إبراز إيجابيات الدولة في الأسواق المستهدفة لمقاييس الجودة العالمية وتكوين شبكة علاقات متكاملة و استخدام خطط إعلامية مدروسة . و الواقع أن الأندية الرياضية المختلفة تعاني من قصور في الموارد المالية ويعد التمويل من المشكلات التي تستحوذ على الاهتمام الأكبر من قبل المسؤولين بالإدارة العليا خاصة إن التمويل الحكومي غير كافي ولا يحقق أدنى مستويات الاكتفاء خاصة بعد الدخول إلى عالم الاحتراف.

ومن المتعارف عليه أن التمويل هو أداة من أدوات التخطيط و يتمثل في الموازنات التخطيطية و التقديرية اللازمة في كل موسم في عصر أصبح التحول الاقتصادي و آليات المركزية إلى اقتصاد السوق الحر هو سمة مميزة والتمويل الحكومي هو الدعم المالي الذي تخصصه الحكومة لكل نادي رياضي . أما التمويل المحلي فهو يشكل كل التبرعات المالية و العينية التي يقدمها رجال الأعمال أو الأفراد أو الهيئات أو المؤسسات الخاصة في صورة أموال سائلة أو هبات أو إنشاءات أو إصلاح وأدوات ومعدات وأجهزة رياضية.

مجالات الاستثمار الرياضي في الأندية الرياضية:

- رعاية الفرق الرياضية الجماعية والفردية.
- حقوق البث التلفزيوني الدعاية والإعلان بيع تذاكر المباريات و المنافسات.
- إنشاء أندية صحية, قاعات تدريب, مطاعم, قاعات انترنت, قاعات العاب للأطفال ,مجمعات تجارية,فنادق...
- دورات تدريبية للتعليم و التدريب و الترويج و الإدارة الرياضية.
- إنشاء مدارس لتعليم و تدريب الألعاب الرياضية المختلفة.(حسن احمد الشافعي.2006.ص37)

الاحتراف الرياضي:

مفهوم الاحتراف:

هو الاكتساب أي أنه حرفة الكسب، وهو كل ما اشتغل به الإنسان وتميز به. وفي مصطلح الرياضة التنافسية يراد به امتهان الرياضة وفق سوق العرض والطلب وما تبتغيه مؤسسات التسويق الرياضي.

وقد ظهر الاحتراف في مؤسسات التسويق الرياضي منذ مدة ليست بالبعيدة إلا إنه أخذ مداه الواسع في أوائل التسعينيات من القرن الماضي، لا سيما في أندية الدول الأوروبية معتمداً على الإمكانيات البشرية في دول أميركا الجنوبية وأفريقيا وأخيراً آسيا ما ألقى بظلاله على النتائج في تلك الأندية الرياضية وقد امتهن سماسة الرياضة التنافسية في أوروبا هذه الظاهرة حتى تمكنوا منها وحولوها من بيع وشراء في اللاعبين الى ابعده من ذلك في الترويج الإعلامي واحتكار حقوق البث التلفزيوني في العالم.

وفي مجتمعاتنا العربية فقد تأخر الخوض في هذا الموضوع الى مدة قريبة جداً لاسيما دول شمال أفريقيا العربية ودول الخليج العربي التي أسهمت في تطور هذا المفهوم. الظروف والإمكانيات المادية الكبيرة ما أجأهم الى ذلك هو انحسار القاعدة الرياضية أملا في خلق تطور نوعي للألعاب الرياضية لا سيما كرة القدم.

و يعرف البعض الاحتراف بأنه " توجه النشاط بشكل رئيسي وبصفة معتادة إلى القيام بعمل معين يقصد الربح " ويعرف آخرون بأنه " مباشرة نشاط يتخذ وسيلة لتعيش صاحبه ولتشبع حاجته .

ويتبين من هذين التعريفين أن الاحتراف في معناه العام يعني ممارسة الشخص لنشاطه على أنه حرفة وذلك بأنه يياشره بصفة منتظمة ومستمرة بغرض تحقيق عائد يعتمد عليه كوسيلة للعيش ويتبين من ذلك أن الاحتراف بالمعنى القانوني يستلزم توفر عنصرين:

الأول: أن يباشر الشخص نشاطه بصفة منتظمة ومستمرة.

الثاني: أن يعد العائد الذي يحصل عليه من هذا النشاط مصدر الرزق الرئيسي.

(كمال درويش ، السعدني خليل السعدني، ص58).

وتتلخص أهمية الاحتراف الرياضي في أنديتنا إلى:

1. رعاية المواهب الرياضية وتهيئة مستلزمات وإنجاح عملية الأعداد لهم.

2. الاهتمام بالرياضيين بتأمين مستواهم المعيشي وضمان ذلك بعد اعتزالهم.

3. إعادة هياكل الرياضة التنافسية على المستوى الدولي.

4. بناء مؤسسات رياضية ذات مواصفات ومقاييس عالمية تلبي طموحات اللاعبين والمدربين

والجماهير...

5. وضع آلية لتنظيم عملية الاحتراف بما يكفل الحفاظ على مستوى اللاعبين وتطور ذلك نحو

الأحسن ومراعاة أجور العقود بما يتناسب مع أقرانه من البلدان الأخرى.

6. دعوة الأكاديميين والمتخصصين لرسم سياسة رياضة شاملة بعيدة عن الارتجال تستند إلى المقومات

الفعالية والمنطقية في تطوير أسس وأساليب الرياضة. من أجل تحقيق رياضة تنافسية واعدة تتوفر لها عوامل

النجاح من بني تحتية إرتكازية ومستلزمات مالية .

أبعاد الاحتراف الرياضي:

الاحتراف الرياضي هو عملية رياضية اقتصادية قانونية تنظيمية و مؤسساتية في نفس الوقت من خلال هذا

التعريف نجد أن الاحتراف الرياضي له أربعة أسس أو أبعاد هي:

● البعد الرياضي للاحتراف: *la dimension sportive*

إن الهدف الأساسي لدخول الأندية الرياضية عالم الاحتراف هو الوصول إلى تحقيق إنجازات رياضية كبيرة

لذلك تجد الأندية تبحث عن التغيير في أسس بنيتها الاقتصادية والتنظيمية لتصبح أكثر ملائمة مع

التغيرات الحاصلة في عالم الرياضة والحصول على الألقاب الوطنية والقارية.

وقد أصبح من الضروري على الأندية الرياضية الاستعانة بعدة أطراف تعمل على تغيير نمط التسيير

وتعدد الاختصاصات فنجد مثلا المدير الفني والمدرّب والمخضّر البدني بالإضافة إلى مختص في التسويق

الرياضي والمخضّر النفسي... كلها عوامل للمحافظة على اللاعبين وتطوير مستوى الأداء الفني والإداري

واستقطاب المستثمرين والمأنحين.

ومن حول هؤلاء الرياضيين الذين يصلون إلى انجازات ونتائج عالية المستوى توسعت دائرة الفاعلين بسبب متطلبات المنافسة فنجد المدربين والمدربين الفنيين والأطباء... فكلما زاد احتراف الرياضي امتلاء محيطه

● البعد التنظيمي للاحتراف: D. organisationnel

احتراف الأندية الرياضية يعني من الجانب التنظيمي التحول إلى شركات تجارية ذات طابع براغماتي قصد التنظيم أكثر ويرى (Tribou Gary.2006.p06) إن النوادي الرياضية ذات البنية الاحترافية كمؤسسات تجارية تهدف إلى الرفع من رقم أعمالها و حصتها في السوق بغرض الريح فتسيير النوادي الرياضية المحترفة يعتبر كمرجع للفرق الصغيرة الهاوية. ولكن يمكن أن يمثل أيضا مرجعا سلبيا لأسباب تتعلق بالانحراف التجاري و المضارباتي.

لكن التحول إلى مؤسسة بالنسبة للفرق الرياضية الهاوية يعني حرمانها من إعانات الدولة التي تلعب دورا مهما في ميزانية النوادي الهاوية والمحترفة. وللوصول إلى الاحتراف يبحث المسيررون عن خلق هيئة تنظيمية جديدة مع تكوين سلم لأخذ القرارات توزع هذه الهيئة التنظيمية المهام بنسبة تقريبيه اعتمادا على تقسيمها في مكتب النادي.

إن المميزات الكبيرة للاحتراف (الاقتصادية, السياسية, الاجتماعية والثقافية) تحث الأندية الرياضية على التغيير في أساليبها الإدارية التقليدية وهذا ما يؤدي بها إلى السعي نحو الاحتراف الإداري بما في ذلك وظيفة السكرتاريا, الحسابات و التأطير الرياضي في نفس الوقت سواء بدفع أجور العمال أو اختيار الكفاءات المتطوعة.

● البعد الاقتصادي التشريعي للاحتراف: D.Economico-juridique

يتعلق البعد الاقتصادي بالدرجة الأولى على مداخل الناي الرياضي التي تسمح له بالاستمرار و دفع الحقوق المترتبة عليه والديون فابقا النادي في المستويات العليا يتطلب تطور اقتصادي الذي يعتمد على الممولين الذي بدوره يرتبط بالنسيج الاجتماعي والاقتصادي المحيط بالنادي الرياضي فالنادي الذي يكون في محيط ضعيف لا تكون له مداخل كافية ستكون له حظوظ اقل في الاستمرار مقارنة بنادي في محيط أكثر نشاطا ويتميز بالنسيج الاجتماعي المحيط بالنادي الرياضي. ولكي يصل الناي الرياضي إلى الاحترافية يجب عليه الاعتماد على الكفاءات للرفع من قدرته على استقطاب رأس المال .

إن النتائج الجيدة ترفع من مداخل المقابلات ومن خلالها ميزانية النادي على بعد رياضي ذي نوعية فبدون ميزانية مناسبة لا يمكن الحفاظ أو جلب عناصر ذات مستوى عالي وهذا يسمح لنا بالقول إن

النوادي الرياضية التي تحسن تسيير الاحتراف في بعده الاقتصادي هي الأحسن وضعا لتطوير بعده الرياضي, فالنادي الذي يريح رياضيا عادة هو النادي الذي يحسن التسيير اقتصاديا.

● البعد المؤسساتي للاحتراف: D. Institutionnel

إن البعد المؤسساتي يرجع الى عملية بنوية وشرعية للوظيفة التي تترجم في الحقيقة الواقع بخلق نقابات اللاعبين والمدربين ووضع جهاز للتكوين والتفعيل الكفاءات المكتسبة لممارسة وظيفة معينة و تشكيل مجموعة محترفين تكون فيها شروط العمل ودفع الأجور ممكنة التقرير بواسطة التفاوض الجماعي.

واحتراف الأندية الرياضية يعني من زاوية أخرى نزع صفة الهواية للرياضيين الذين ارتبطوا بها لمدة طويلة وهو أيضا بالنسبة للمؤسسات تقسيم فاعلي الانجاز الى ثلاثة أصناف:

■ رياضيو المستوى العالي المصنفين من طرف الوزارة الوصية.

■ الرياضيون المحترفون المرتبطون بعقد احتراف مع نواديهم.

■ الرياضيون العاملون الذين يشاركون في منافسات المستوى العالي دون تعويض مالي.

أسباب الاحتراف الرياضي:

الاحتراف في الأندية الرياضية له عدة أسباب ودوافع أهمها:

أولا: إرادة الاتحادات الرياضية ترسيم قانون اللاعب المحترف لضبط العمليات في التعاملات الاقتصادية كمنح اللاعبين وأجورهم التي عادة ما تحدث خارج إطار القانون.

ويؤكد ذلك (Emmanuel Baye) في أن الاحتراف يتطور منذ إرساء قواعد الاحتراف شبه الرسمي لتنظيم قواعد السوق بهدف الممارسة الرياضية وإحضارها لقاعدة الغاية منها كسب الربح.

ثانيا: إذا كان تاريخيا هذا هو السبب الذي جعل الاتحادات الرياضية تطلق مشروع الاحتراف فان العوامل الأخرى أصبح لها تأثيرها الآن لتفسير وتفكير واندماج الجمعيات والأندية في هذا المسعى فانطلاقا من الحرب العالمية الثانية أصبحت رياضة المستوى العالي تفضل الرفع من مستوى الرياضات الفردية والجماعية بحثا عن النتائج والانجازات وهذا ما أكد دائما على ضرورة وأهمية المربين الرياضيين والتقنيين المسيرين والإداريين في الأندية الرياضية وكذا اللجان والاتحادات وهذه المناصب لا يمكن أن يتحمل مسؤوليتها المتطوعون. ولذلك نشهد ارتفاعا في طلب المحترفين في مجال الرياضة التنافسية .

ستلعب الدولة دورا مهما وأساسيا فيء هذا الاعتراف لتطويرها للقوانين واللوائح والنصوص القاعدية لتسهيل تشغيل المحترف في الجمعيات الرياضية من خلال فرض التأهيل العلمي أو الشهادات لشغل منصب مدرب أو مربي رياضي ويعتبر الاحتراف الرياضي كأحد الحلول للأسئلة المطروحة بسبب انخفاض

مناصب الشغل المنتجة ويعتقد أيضا أن الاحتراف هو نتيجة لإرادة المسؤولين التوجه إلى سياسة الكفاءة والتنوعية حيث يمكن أن نجد هذه العملية المتبناة بالدولة من خلال مختلف هذه المحاولات تريد أن توجه الأندية الرياضية إلى طريق الاحتراف

ثالثا : الإرادة في توضيح المبادلات الإقتصادية أو عمليات تنقل أموال بين المسيرين ووكلاء اللاعبين أو اللاعبين أنفسهم وجعل الدولة طرفا لضبط هذه المعاملات وكذا استفادة الخزينة العمومية من الضرائب فالرياضة التنافسية أصبحت اليوم رهانا اقتصاديا وحقل تشغيل محترفيها حيث يتعلق الاحتراف بالمحيط الذي يتواجد فيه أي حسب اختلافات النشاط الرياضي الممارس

مكونات نظام الاحتراف الرياضي في الجزائر:

إن نظام الاحتراف في المجتمع ليس نظاما مغلقا يعيش بمعزل عن البيئة ولا يتأثر بها بل هو نظام مفتوح في تكوينه يستمد مدخلاته من البيئة المحيطة ويصدر مخرجاته إليها ويتأثر بالمجتمع وبطبيعة مفهوم المجتمع عن الاحتراف وهذه المدخلات والمخرجات يمكن أن نوجزها في مايلي:

أ-مدخلات نظام الاحتراف:

- * النصوص القوانين والتشريعات المنظمة للرياضة والاحتراف
- * لوائح الاتحاد الدولي الخاصة بشؤون اللاعبين المحترفين وانتقالاتهم.
- * اللجان المحترفة التي تدير شؤون اللاعبين المحترفين.
- * استثمارات الأندية لتوفير مصادر التمويل
- * حقوق الأندية الرياضية في مجالات الدعاية والإعلان والترويج للاعبين المحترفين.
- * التامين على اللاعبين المحترفين.
- * وجود عقد احتراف بين اللاعب والنادي الرياضي.
- * إدارة النادي بفكر احترافي وليس بفكر تقليدي.

ب- مخرجات نظام الاحتراف الرياضي:

- * ارتفاع مستوى الخدمات التي يقدمها النادي الرياضي.
- * رفع مستوى الطلب على اللاعبين المحترفين.
- * زيادة التنافس بين جميع الأندية الرياضية لرفع مستوى أداء اللاعبين.
- * زيادة مصادر التمويل والمداحيل.
- * ارتفاع المستوى الفني والبدني للاعبين.

الإطار القانوني للاحتراف في الجزائر:

النادي الرياضي المحترف:

حسب المادة رقم 2 من مرسوم التنفيذي رقم 06-264 مؤرخ في 13 رجب عام 1427 الموافق لـ 8 غشت سنة 2006 يضبط الأحكام المطبقة على النادي الرياضي المحترف ويحدد القوانين الأساسية النموذجية للشركات الرياضية التجارية.

يكلف النادي الرياضي المحترف في إطار التشريع و التنظيم المعمول بهما لا سيما بما يأتي:

- المشاركة في مختلف المنافسات الرياضية الوطنية, والدولية.
- القيام بعمليات التكوين لفائدة الرياضي و التأطير و إحداث مراكز تكوين المواهب الرياضية.
- ضمان تدريب رياضي النادي وتأطيره أو رياضي كل فريق آخر و تحضيرهم و تجميعهم .
- المشاركة في انتقاء المواهب الرياضية الشابة وكشفها وتوجيهها.
- العمل على تربية و ترقية منخرطي النادي والمساهمة في ترقية الروح الرياضية.
- تنظيم كل نشاط استراحة و ترفيه تجاه الشباب و الجمهور.
- تنظيم التظاهرات و العروض و المنافسات الرياضية المدفوعة الأجر.
- إحداث كل منشأة رياضية أو استغلالها في إطار التنظيم المعمول به و تسيير و صيانة أملاك النادي.
- منح الرواتب لرياضي النادي وتأطيره ضمن احترام التشريع و التنظيم المعمول بهما.
- القيام بكل نشاط إشهار أو رعاية تكفل من شأنه المساهمة في تطوير الموارد المالية للنادي.
- و يلتزم النادي الرياضي المحترف لا سيما بما يأتي :
- الامتثال للقوانين الأساسية وتنظيمات الاتحادية أو الاتحاديات والرابطات التي ينتمي إليها.
- احترام كل المقاييس والتعليمات في ميدان المصادقة وأمن المنشآت الرياضية.
- اکتتاب تأمين يضمن مسؤوليته ضد المخاطر التي يمكن أن تحدث لأعضاء النادي ورياضيه وتأطيره أو للجمهور طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.
- ضمان بالاتصال مع الهيئات والهياكل المعنية بالحماية والمتابعة الطبية لرياضي النادي والتأطير الرياضي.
- الانضمام إلى الرابطات و الاتحاديات الرياضية.
- عدم ممارسة أي نشاط ما عدا الذي تم التصريح به في قوانينه الأساسية.

- تقديم لغرض المراقبة حصيلته الأدبية و المالية و كذا كل الوثائق المرتبطة بسيره وتسييره بطلب من هيكل مراقبة تسيير الاتحادية وبطلب من الإدارة المكلفة بالرياضة والسلطات المؤهلة لذلك.

- إعداد الجرد و تحرير الوثائق المحاسبية المختلفة المنصوص عليها في التشريع والتنظيم المعمول بهما , لا سيما القانون التجاري.

- تعيين محافظ أو عدة محافظين للحسابات.

- العمل على الوقاية من تعاطي المنشطات والعنف و مكافحتها.

العناصر المكونة للنادي الرياضي المحترف:

العنصر البشري - المرافق - الأجهزة والمعدات - القاعدة الجماهيرية .

1-العنصر البشري هو مجموعة الأفراد الذين يرتبطون بالنادي وفق اتفاقيات معينة كاللاعبين المسجلين في النادي والإداريين والفنيين العاملين في النادي وفق عقود عمل.

2-المرافق و المنشآت الخاصة بالنادي مثل مقر النادي، الصالات والملاعب الواقعة تحت تصرف النادي الرياضي.

3-الأجهزة والمعدات مثل وسائل النقل و أجهزة التدريب ، وسائل الاتصال ، الخ...

4-القاعدة الجماهيرية وهي مجموعة الأفراد الذين يساندون النادي الرياضي خلال المنافسات الرياضية التي يخوضها وتعتبر العناصر السابقة هي الأصول الثابتة للنادي
الأهداف المراد تحقيقها من خلال النادي الرياضي المحترف:

إذا ما اخذ في الحسبان اعتماد النادي على التمويل الذاتي فان أهداف النادي تنقسم الى:

أولاً: أهداف استثمارية وهي تحقيق النادي الرياضي لربح مادي من النشاط الذي يقوم به من خلال تسويق منتجات معينة في سوق المستهلكين.

ثانياً: أهداف جماهيرية وهي الحصول على البطولات والانتصارات التي ترضي الجماهير المساندة والداعمة لنشاطاته.

ثالثاً: أهداف وطنية ومن أهمها إعداد الشباب الإعداد السليم ثقافياً ورياضياً بحيث يصبح قادراً على تمثيل الوطن خير تمثيل في المحافل الدولية وهي أهداف مكتسبة تبعاً لتحقيق الأهداف السابقة.

ومن هنا يمكن تحديد العمليات داخل النادي في النشاط الرياضي والنشاط الاستثماري وتبقى القدرة على إدارة هاذين النشاطين وفق سياسة متوازنة تضمن التفاعل الايجابي لهما لتحقيق الأهداف المسطرة.

والاحتراف هو اعتماد النادي على تمويل نشاطاته مالياً من خلال قيامه بأنشطة استثمارية مستفيداً من السوق الاستهلاكية المتمثل بجمهوره (الاستثمار من خلال الجمهور) ويدعمه في ذلك السمة الاستهلاكية للجمهور وعنصر الولاء للنادي الرياضي بالإضافة الى مشاركة القطاع الخاص في دعم وتمويل الأندية وفق آلية محددة .

دور القاعدة الجماهيرية في النادي المحترف::

هنا يجدر تناول العنصر الأخير من العناصر المكونة لنظام النادي الرياضي وهو القاعدة الجماهيرية بتفصيل أكثر لما لها من دور فعال في النادي الرياضي تحت خيار التخصيص حيث تعتبر القاعدة الجماهيرية من الأصول الثابتة للنادي . حيث أنها تلعب دوراً مهماً في تحديد القيمة أو السعر المحدد لقيمة بيع أو استخدام شعار النادي لأغراض تسويقية وتجارية (النادي الأكثر جمهوراً أغلى سعراً).

ويبرز ذلك أيضاً من خلال دورها الرئيسي في تحقيق الأهداف الاستثمارية للنادي، فالجمهور هو من سيدفع دخل المباريات وهو من سيشتري المنتجات التي تحمل شعار النادي من إعلام وملابس وأي منتجات أخرى يقوم بتسويقها النادي والقناة التلفزيونية التي تريد شراء حقوق نقل مباراة معينة ستأخذ في الاعتبار حجم القاعدة الجماهيرية للنادي كأساس للجدوى الربحية للنقل.

إذن تكون القاعدة الجماهيرية في مجملها السوق الذي يمكن للنادي تحقيق العائد المالي من خلاله. كما يتميز الجمهور (الأنصار أو المساندين) بالولاء التام للنادي ككيان وهذا الولاء لا يتأثر بالمتغيرات المختلفة كفشل النادي في تحقيق الأهداف الجماهيرية (غير الربحية) كالبطولات والنتائج المرضية التي قد يؤدي عدم تحقيقها الى انخفاض الدخل المادي للنادي بسبب عزوف الجماهير عن حضور المباريات.

ومن هنا يتضح التأثير المتبادل للأهداف المختلفة على بعضها البعض كما تتميز هذه القاعدة الجماهيرية بالزيادة العددية من وقت لآخر وفقاً للنمو السكاني ووفقاً لإنجازات النادي وكذلك قدرتهم على جذب أنصار جدد للنادي (نمو السوق بزيادة عدد المستهلكين/ المشجعين) .

ولعل من ابرز السمات المميزة للجمهور الرياضي أيضاً هو كونه غالبية عظمى في المجتمع استناداً للنسبة المئوية للشباب 70% من إجمالي عدد السكان وهذه الشريحة السنية هي التي تظهر فيها الاهتمامات الرياضية بوضوح وذلك لإشباع غريزة التنافس لدى الأفراد خلال هذا العمر .

وتتلخص أهداف الجمهور في رغبته في أن يحقق النادي البطولات والانتصارات ويستلزم ذلك متابعة الجمهور لمباريات النادي عبر حضور تلك المباريات أو من خلال القنوات الإخبارية التي توفر المعلومات حول هذه المباريات.

وفي الغالب لا يشارك الجمهور في توفير الدعم المالي بشكل مباشر أو ما يعرف بالتبرعات للأندية حيث تفشل كل محاولات الأندية الرياضية في الحصول على تبرعات من الجمهور بينما قد يتم ذلك من خلال الاستفادة من عنصر الولاء للنادي وكذلك الصفة الاستهلاكية للجمهور في تسويق منتجات معينة لتحقيق الربح .

ويتضح الدور الفعال للجمهور في منظومة النادي من خلال التعمق أكثر في تحليل الجمهور من حيث الشكل و السلوك الاجتماعي حيث نجد خاصية مهمة نجح الجمهور في تكوينها خلال السنوات القليلة السابقة وهي تكوين مجتمع رياضي حيث يعتبر الجمهور الرياضي الحديث مجتمع رياضي إن صح التعبير ، فإذا كان تعريف المجتمع لدى علماء الاجتماع هو : عبارة عن مجموعة أفراد تملك نفس الظروف الزمانية والمكانية وتتفاعل فيما بينها عبر تبادل الخبرات والتجارب وتكوين الأفكار والمثل الاجتماعية وإتباع اتجاه تغير اجتماعي معين فإن هذا المفهوم ينطبق على الجماهير الرياضية بفضل وجود الانترنت التي مكنت جماهير كل نادي من تكوين مجتمع خاص حيث يتفاعل الجمهور من خلال تبادل الآراء ووجهات النظر حول الأمور المتعلقة بالنادي الذي ينتمون إليه و بالتالي تنشأ الحوارات والمناقشات التي تحتتم عادة بتكوين رأي عام يعبر عنهم تجاه موضوع معين من مواضيع النادي.

وهذا المجتمع الإلكتروني أصبح يمثل مجتمع لجماهير النادي من خلال تفاعلهم مع ما يطرح من مواضيع تم النادي. بل إن بعض المجتمعات الإلكترونية (المنتديات) أصبح له ثقل إعلامي واضح من خلال ما يوفره من آراء وتحليلات ورصد معلوماتي لأنشطة النادي المختلفة.

كما تجدر الإشارة هنا الى التطور الثقافي والفكري للجمهور من حيث الإلمام بصناعة الرياضة التنافسية عموماً وكرة القدم على وجه الخصوص حيث أصبح المشجع ملماً بالجوانب الفنية والبدنية و إصابات الملاعب و الأنظمة الخاصة بالمسابقات وبقوانين الألعاب المختلفة...

إذن فالجمهور الرياضي استطاع أن يكتسب ثقافة رياضية شاملة بفضل المتابعة الإعلامية للقطاع الرياضي وأصبح بإمكان أي مشجع أن يحاور ويحلل ويشخص ويضع الحلول لأي قضية رياضية مهما بلغ تعقيدها يدعّمه في ذلك الوفرة في المعلومات وسهولة الحصول عليها وكذلك انتقال الخبرات بين أفراد المجتمع الرياضي من خلال التفاعلات الحوارية والفكرية

في الواقع أن تكون أو نشوء مثل تلك المجتمعات سيفيد الأندية بشكل كبير وسيسهم في تطورها. فوجود المجتمع الإلكتروني سيمكن إدارة النادي من معرفة آراء الجمهور حول كثير من مواضيع النادي ومن خلال هذه المعرفة تتم عملية التقييم والتصحيح للقرارات الصادرة حيث سيقوم الجمهور بدور المرأة

الناقدة للقرارات الإدارية بما يكونه من رأي عام حول مختلف قضايا النادي سيتمكن النادي من عمل الاستفتاءات بين جماهيره حول موضوع معين لمعرفة آرائهم والاستفادة منها حيث سيتمكن النادي من مخاطبة جماهيره عبر القناة الالكترونية التي تعمل على ربط النادي بجماهيره وتفعيل عنصر الحوار بينهما (معظم أندية الرابطة الأولى المحترفة لها مواقع الكترونية تساهم في تواصل النادي بالجماهير والمشجعين ومعرفة أخبار الأندية).

ومن هنا يبرز الدور الفعال للانترنت من خلال عملية الربط بين النادي والجمهور حيث يعرف كل منهما رأي الآخر وهذا لا يتوفر في وسائل الاتصال الأخرى من حيث الكم والكيف وهذا الربط مهم لتفعيل النشاط الاستثماري.

وازداد فاعلية القناة الالكترونية بمرور الزمن أمر محسوم كنتيجة طبيعية لازدياد عدد مستخدمي الانترنت و عدد المشجعين الملاحظ في الوقت الحالي وفقاً للنمو السكاني و نسبة الفئات العمرية للمجتمع ولذا فأن دور الجمهور في الوقت الحاضر تعدى دور التشجيع والهتاف في المدرجات الى دور أكثر أهمية يبرز من خلال ما يطرحه من آراء حول الأمور المتعلقة بالنادي مما سيزيد قاعدة اتخاذ القرار إذا ما تفاعلت إدارة النادي مع الطرح الجماهيري بالشكل الصحيح وهذا بلاشك سيسهم في جعل القرار أكثر قابلية لتحقيق المصلحة العامة للنادي في ضل انحسار الفردية التي تعتبر السمة السائدة للقرار الإداري الآن

هذا بالإضافة الى دور الجمهور الكبير في ضمان التدفق المالي للنادي عبر شرائه لمنتجات النادي المختلفة حيث يعتبر هو السوق الخاص بالنادي .

القوانين الأساسية النموذجية للشركات الرياضية التجارية:

مفهوم الشركات التجارية:

إنّ مزاوله التجارة ليست حكراً على التجار الأفراد، ولكن يمكن أن يقوم بها مجموعة من الأشخاص المعنوية وهي التي تسمى بالشركات التجارية. وقد وجدت الشركات التجارية في كل الأزمنة، ولدى كل الشعوب منذ القدم، إلا أنها عرفت أهمية بالغة في العصر الحديث حيث أصبحت أداة للتطور الاقتصادي في الدول الحديثة.

و الشركة التجارية هي عقد يلتزم بمقتضاه شخصان أو أكثر بأن يشتركوا في مشروع يستهدف الربح، فيقدم كل منهم حصة في رأس المال تكون إما حقوق مادية أو معنوية وإما خدمات، لاقتسام أي ربح أو خسارة تنتج عن المشروع.

وقد عرف القانون المدني الجزائري الشركة بأنها عقد بمقتضاه يلتزم شخصان طبيعيان أو اعتباريان أو أكثر على المساهمة في نشاط مشترك بتقديم حصة من عمل أو مال أو نقد بهدف اقتسام الربح الذي قد ينتج أو تحقيق اقتصاد أو بلوغ هدف اقتصادي ذي منفعة مشتركة، كما يتحملون الخسائر التي قد تنجر عن ذلك .

تنقسم الشركات من حيث طبيعة العمل الذي تقوم به إلى شركات مدنية وشركات تجارية، وتنقسم الشركات التجارية بدورها ومن حيث قيامها على الاعتبار الشخصي أو المالي إلى شركات أشخاص وشركات أموال وشركات ذات طبيعة مختلطة. والشركة تكتسب صفة التاجر، وتحمل الالتزامات المترتبة على هذه الصفة وتخضع لنظام الإفلاس متى توقفت عن دفع ديونها التجارية .

تصنيفات الشركات الرياضية التجارية:

كما تقدم سابقا هناك العديد من أنواع الشركات التجارية لكن وحسب مرسوم تنفيذي رقم 264-06 المؤرخ في 13 رجب عام 1427 الموافق 8 غشت سنة 2006 يضبط الأحكام المطبقة على النادي الرياضي المحترف ويجدد القوانين الأساسية النموذجية للشركات الرياضية التجارية فقد حدد ثلاثة تصنيفات للشركات الرياضية التجارية:

1- الشركة ذات الشخص الوحيد وذات المسؤولية المحدودة.

2- الشركة ذات المسؤولية المحدودة.

3- الشركات ذات الأسهم.

الشركة ذات الشخص الوحيد وذات المسؤولية المحدودة تؤسس الشركة ذات المسؤولية المحدودة من شخص واحد أو عدة أشخاص لا يتحملون الخسائر إلا في حدود ما قدموا من حصص.

إذا كانت الشركة ذات المسؤولية المحدودة المؤسسة طبقا للفقرة السابقة، لا تضم إلا شخصا واحدا "كشريك وحيد"، تسمى هذه الشركة "مؤسسة ذات الشخص الوحيد وذات المسؤولية المحدودة". المؤسسة الرياضية ذات الشخص الوحيد وذات المسؤولية المحدودة هي شركة تجارية تؤسس من طرف النادي الرياضي.

وتعين بعنوان للشركة حيث يمكن نقله أو تغيير مقره إلى مقر آخر بقرار من الشريك الوحيد على أن تكون هذه التسمية مسبقة في كافة المعاملات والوثائق أو متبوعة بكلمات "الشركة ذات الشخص الوحيد وذات المسؤولية المحدودة" أو الأحرف الأولى منها "م,ر,د,ش,و,ذ,م,م" و"بيان رأسمال الشركة.

شروط تأسيس شركة رياضية تجارية من طرف نادي رياضي:

طبقاً للقانون المعمول به في إنشاء الشركات الرياضية التجارية فإنه يمكن لأي نادي رياضي تأسيس شركة رياضية تجارية بشرط أن تكون إيراداته وأجوره تبلغ 50000000 دج.

ويقصد بالإيرادات والأجور :

- الإيرادات الناجمة عن الدخول المدفوع الأجر مهما كان نوعها. والناجمة عن تحويلات اللاعبين.
- الإيرادات الاشهارية أيا كانت طبيعتها .
- حقوق البث الفضائي والإذاعي.
- الهبات والوصايا والمساعدات من طرف أي شخص اعتباري.
- مداخيل الأملاك الخاصة أو المستغلة عن طريق عقود الامتياز.
- الأرباح الناجمة عن عقود الرعاية والتجهيز وتسويق صورة الرياضي واو مجموعة من الرياضيين...

شروط تأسيس شركة رياضية تجارية من طرف شخص طبيعي أو معنوي:

يمكن لأي شخص طبيعي (عادي) أو معنوي (شركات أو مؤسسات) من جنسية جزائرية أن يؤسس شركة رياضية تجارية . كما يمكنهم انجاز منشآت رياضية بوسائلهم الخاصة أو توفيرها عن طريق مساهمهم. ويجب على الشركات و النوادي الرياضية اكتابة دفتر أعباء يضبط الشروط والالتزامات التقنية الذي يحدد نمودجه بقرار من الوزير المكلف بالرياضة.

الخلاصة:

لقد أصبح الاستثمار أحد أهم روافد الرياضة التنافسية في هذا الزمن.. و خياراً ملحاً بعد أن أثبتت مصادر الإيرادات التقليدية للأندية عجزها عن تغطية ولو جزءاً بسيطاً من احتياجاتها ومصروفاتها المالية، لا سيما بعد الاحتراف وتعاضم المصروفات من موسم لآخر.. من الإيرادات التقليدية مثل (دخل المباريات - مقابل النقل التلفزيوني - عائد الإعلانات على القمصان - دعم أعضاء الشرف - بيع تذكارات تحمل شعار النادي - الإعانة السنوية - إعانة الاحتراف - اشتراكات العضوية - تأجير مواقع في النادي لبعض المستثمرين الصغار.. إلخ).

و لقد توجه العالم بأسره للاستثمار في الرياضة التنافسية منذ وقت طويل.. وفي أوروبا مثلاً فإن الأندية تسعى للمنافسة على البطولات وتحقيق أرباح مجزية لملاكها والمساهمين فيها.. لم تعد الرياضة التنافسية حالياً مجرد تنافس داخل الميدان فقط بل خارجه أيضاً ولم تعد البطولات هي الهدف الأوحد.

إن مبالغ عقود اللاعبين المرتفعة في أوروبا ما هي إلا ضرب من ضروب الاستثمار يعد اللاعب أحد أدواته في أوروبا يصل مبلغ التعاقد مع اللاعب إلى مائة مليون دولار في بعض الأحيان لكنه في الحقيقة يستطيع تحقيق عوائد تفوق هذا الرقم بكثير لناديه.

وتطبيق نظام الاحتراف على المستويين الدولي والمحلي له ايجابيات على الرياضة التنافسية عامة، وكرة القدم خاصة تلك اللعبة الجماهيرية ذات الشعبية الواسعة في العالم، ومتى وجدت المؤسسات الرياضية التي تدير وفق القواعد الجيدة والضوابط، واللجان التي تصدر اللوائح الخاصة، وتتبنى الأفكار الجيدة التي تنهض بنظام الاحتراف تحققت الأهداف والغايات وأصبح الاحتراف صناعة يدير وفق ضوابط كإصدار اللوائح ووضع الشروط التي تخص تعاقد اللاعبين المحترفين وتنقلاتهم بين الأندية الأخرى وبيان نوع هذا الاحتراف وتشجيع اللاعبين على هذا الاحتراف، وتقديم الدعم المالي الملائم لهم وتيسير إجراءات عقود اللاعبين وتنقلاتهم مما يزيد في التنافس والإبداع بين اللاعبين الذين يقدمون المواهب الرياضية التي تصل بهم منصات التتويج وتكسبهم حب الجماهير، وينعكس ذلك بالأثر الإيجابي على تحسن أداء الأندية الرياضية وازدهار الرياضة التنافسية. وقد طبق نظام الاحتراف في الجزائر من الموسم 2010-2011 ومازالت نتائجه لم تظهر بعد...

المراجع:

- 1/ سمير عبد الحميد محمد (1999). اثر الخصخصة للأندية الرياضية على متطلبات العملية التدريبية ، المؤتمر العلمي الثالث ، كلية التربية الرياضية للبنات ، جامعة الإسكندرية
- 2/ علية عبد المنعم حجازي, حسن احمد الشافعي(2009). إستراتيجية للتسويق الرياضي والاستثمار بالمؤسسات الرياضية المختلفة في ضوء التحولات الاقتصادية العالمية المعاصرة. دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر. ط1. الإسكندرية .
- 3/ حسن احمد الشافعي(2006). الاستثمار والتسويق في التربية البدنية والرياضية. دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر. ط1. الإسكندرية
- 4/ كمال الدين عبد الرحمان درويش , السعدي خليل السعدي(2006). الاحتراف في كرة القدم المفهوم. الواقع. المقترح. مركز الكتاب للنشر . ط1. القاهرة
- 5/ Barbusse Béatrice(2006): Le management des professionnel du
- 6/ Tribou Gary(2006) : Management du sport sport. n°168/169. marketing et gestion des clubs sportifs. Paris.dunod.
- 7/ Emmanuel Baye(2001): Facteurs clés de la performance des fédérations sportives nationales. Bilans et perspectives.Revue européenne du sport n°3.
- 8/ Elisabeth le Germain(2005): Le football et sa professionnalisation tardive a lyon.de la confidentialité ala notoriété (1918/1964). Staps n°68..
- 9/ Jean Marie peretti(1994): Ressources humaines et gestion des personne.Librairt.Paris.
- 10/ القرار المؤرخ في 18 رجب سنة 1431 الموافق ل 01 جويلية 2010
- 11/ مرسوم التنفيذي رقم 06-264 مؤرخ في 13 رجب عام 1427 الموافق ل 8 غشت سنة 2006 يضبط الأحكام المطبقة على النادي الرياضي المحترف ويحدد القوانين الأساسية النموذجية للشركات الرياضية التجارية
- 12/ عمار عمورة(2000). الوجيز في شرح القانون التجاري الجزائري. دار المعرفة .الجزائر.